

تونس

انطلقت عملية العدالة الانتقالية في تونس عام 2013. وباعتبار أن مهمتها تسليط الضوء على الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت في البلاد بين عامي 1955 و2013، إلا أننا نرى أن هذه العملية تتعرض اليوم للإضعاف

«العدالة الانتقالية» .. أفق ملتبس!

تونس - ليليا بلاز

كانت حميدة العجنقي في الواحدة والعشرين من عمرها عندما ألقى القبض عليها في التسعينيات بتهمة جمع المال لمساعدة السجناء في تونس. جردتها الشرطة من ثيابها وهددت بالاعتصاب بعد تعرضها للضرب، وهي حتى الآن بانتظار اعتذار من الدولة التونسية عن الانتهاكات التي ارتكبت بحقها في ظل نظام بن علي.

«لا أريد مالا أو أي نوع من التعويضات، أريد فقط أن يشهد أولادي على اعتذار الدولة التونسية من أمهم، وأريد أيضا أن تدون هذه الحقبة في كتب التاريخ وألا يطويها النسيان»، تقول حميدة التي تبلغ اليوم الثامنة والأربعين من العمر والتي قامت بكل ما يمكنها القيام به كي لا ينسى التونسيون. أدلت بشهادتها في مقالة نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» عام 2015 وتحديث من خلالها عن كل ما عانته، ثم ظهرت على شاشة التلفزيون الوطني ضمن جلسات الاستماع العلنية لهيئة الحقيقة والكرامة، وهي هيئة مسؤولة عن عملية العدالة الانتقالية في تونس.

لكن بالنسبة إلى حميدة، كل هذا غير كاف. وهي اليوم، شأنها شأن غيرها من الضحايا، تخشى ألا

تستكمل القضية لأن ولاية الهيئة تنتهي خلال سبعة أشهر، ولا يبدو أن الدولة أو المحكمة في صدد تولى أمر العدالة والمصالحة التي يجب أن تأتي لاحقا. وقد صادقت رئاسة الجمهورية على قانون بشأن المصالحة الإدارية بعد عامين من النقاش البرلماني والخلاف. إلا أن هذا القانون أثار انتقادات حركة المجتمع المدني «مانيش مسامح» ومنظمة «I Watch» غير الحكومية المعنية بمكافحة الفساد باعتبار أنه مخالف للدستور وأنه يخلق عملية موازية للعدالة الانتقالية.

«المشكلة في هذا القانون تكمن في كونه يقوم بالضبط بما نقوم به من خلال التحكيم مع أولئك الذين يطلبون المصالحة، إلا أنه لا يقدم تقريرا، ولا أرشيفا وليس هناك أي شفافية في آلية عمله»، تقول رئيسة الهيئة سهام بن سدرين. كما أنه ما زال على القانون المرور تحت المراقبة الدستورية المؤقتة بسبب اعتراض بعض النواب على إقراره خلال التصويت في البرلمان. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن الهيئة المكونة من ستة أعضاء من التوصل إلى اتفاق ليُصار لاحقا إلى إرسال القانون إلى رئيس الجمهورية الذي صادق عليه الأسبوع الماضي. وتواصل هيئة الحقيقة والكرامة العمل على 626 قضية رفعت منذ إنشائها عام 2014. بينما

جلسات الاستماع المغلقة (عددها 42 ألف جلسة في الوقت الحاضر) والتي تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر، وهي بصدد صياغة تقريرها النهائي.

على مدى ثلاث سنوات، لم يُسهّل عمل الهيئة جزئياً بسبب الأزمات الداخلية، لكن أيضاً بسبب الافتقار إلى الدعم السياسي. فعلى سبيل المثال، لم يحضر رئيس الجمهورية أي جلسة استماع. كما أنه يقف وراء القانون الذي يقترح إجراء مصالحة مع الموظفين الإداريين المتهمين بالفساد. استخدمت رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة سهام بن سدرين ككبش فداء وحملت مسؤولية الخلل في عمل الهيئة. انتقدت تارة بسبب دورها كقاضية (هي نفسها ناشطة في مجال حقوق الإنسان، وتعرضت للملاحقة والسجن أثناء الديكتاتورية)، وتارة أخرى بتهمة سوء إدارة الهيئة التي شهدت العديد من الاستقالات خلال فترة توليها الرئاسة. إلا أنها واصلت عملها، وهي اليوم أقوى من أي وقت مضى، تتحدث إلى وسائل الإعلام وتطلب حق الرد عندما تتعرض للانتقادات وتقول إنها تنوي إتمام فترة رئاستها للهيئة.

الضحايا من جهتهم، لا يرون في سهام بن سدرين العائق، لكنهم قلقون من عدم نجاح العملية. وقد اعتبرت رئيسة المركز الدولي

«سلفي» يهاجم الشرطة»

جرح شرطيان، أمس، أحدهما إصابته خطيرة، بطعنات سكين «نفذها سلفي» أمام البرلمان التونسي. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية ياسر مصباح، إن «سلفياً هاجم بسكين شرطيين، وأصيب أحدهما في جبينه، بينما أصيب الآخر في عنقه، وهو في العناية الفائقة»، موضحاً أنه تم توقيف المهاجم. وقالت وزارة الداخلية إن الموقف «اعترف حسب المعلومات الأولية بأنه تبني الفكر التكفيري قبل ثلاث سنوات ويعتبر قوات الأمن طواغيت، وقتلهم شكلاً من الجهاد». وقال مصدر أمني إن المهاجم عشريني «ولا يبدو عليه أي ندم»، مضيفاً أنه قال لنا: «أدبت الصلاة هذا الصباح وقررت أن أقوم بعمل في سبيل الجهاد».

(أ ف ب)

على مدى ثلاث سنوات، لم يسهم عمل هيئة الحقيقة والكرامة

للعدالة الانتقالية (والذي يضم ائتلاف وجمعيات تعنى بالضحايا وتهدف إلى العمل على مرحلة ما بعد هيئة الحقيقة والكرامة) سلوى غانثري، أنه «لم يتم بعد إنشاء الغرف المتخصصة التي يتعين عليها النظر في قضايا معينة». وأضافت أنه «يجب الاستماع إلى أصوات هؤلاء الضحايا ومطالبهم بالعدالة حتى بعد انتهاء مهمة هيئة الحقيقة والكرامة. لدينا قانون بشأن العدالة الانتقالية في تونس وهو يحدد أهدافاً

في اعتقاد الباحث في علم الاجتماع السياسي، ناصر جابي، أن فشل السياسات العامة في الجزائر وعدم بروز أي أمل للتغيير في البلاد، أدبها بهؤلاء الشباب إلى اليأس من واقعهم والرغبة في تحسين مستواهم المعيشي عبر الهجرة والاستفادة من كل الوسائل المتاحة لديهم. واعتبر جابي، في حديث إلى «الأخبار»، أن ما يجري يُمثل خطورة بالغة على مستقبل الجزائر، كونه يبرز عدم ثقة الشباب الجزائري بمستقبل بلادهم. وتخوف جابي من أن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى إفراغ الجزائر من كفاءاتها العلمية والثقافية، وسينعكس بالنسبة تقهقراً على المستويين السياسي والاجتماعي، وخاصة لمن يُفترض بهم أن يكونوا من النخبة.

بيد أن حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» (المحسوب على الموالية والذي ينتمي إليه أحمد أويحيى، أي الوزير الأول) اعتبر أن هذا التحليل «لا يستجيب للحقيقة». وقال، في بيان، إن «البعض يحاول تشويه صورة الجزائر كون شبابها تدفق على المركز الثقافي الفرنسي، زاعمين أن القضية تتعلق بالتأشيرة، لكن

الهجرة (غير السريّة) بالنسبة إلى العاطلين من العمل وأصحاب المستوى المحدود، أعادنا من جديد طرح التساؤلات بشأن الأسباب التي تدفع بهؤلاء الشباب نحو مغادرة بلادهم، ومدى ارتباطها بالأزمة المالية التي تضرب بشكل خاص الشباب الذين تضاعلت فرص حصولهم على مناصب شغل، في ظل تراجع القطاع العام عن التوظيف وضعف المؤسسات الخاصة.

بحسب الإحصائات الرسمية، فإن نسبة البطالة ترتفع عند الشباب لتصل إلى 23 في المئة، مقارنة بمعدل عام سابق كان يُقدّر بـ 10 في المئة. وهي أرقام يرى كثير من الخبراء أنها لا تُعبر عن «الحقيقة الأسوأ بكثير».

قد تبرز حماسة الشباب للهجرة رغبة في البحث عن حلول فردية

حد الاعتقاد بوجود مؤامرة. تفاعل كثير من التعليقات مع ظاهرة الطلبة الراغبين في الدراسة في فرنسا، بالقول إن الأمر لا يتعلق بالدراسة وإنما بالرغبة في ترك البلاد والهجرة منها نحو واقع أفضل، وذلك باستعمال كل الوسائل والتقنيات الممكنة، سواء بمرور الرغبة في إكمال الدراسة في الخارج أو غير ذلك مما هو متاح في عالم الهجرة.

بات الشباب في الجزائر، من خلال ما يظهر من تفاعلهم في مواقع التواصل الاجتماعي، يترقبون كل الفرص التي تتاح للهجرة، حيث تشكل مواعيد مواضيع القرعة الخاصة بالهجرة لأميركا وكذلك نظام الهجرة الجديد إلى كندا وحتى طرق الدراسة في دول كانت إلى وقت قريب بعيدة عن الاهتمام مثل رومانيا وأوكرانيا، أكثر ما يسترعي انتباه الشباب الآن، بل إن البعض أصبح يستثمر في هذا السوق من خلال فتح «مقاهٍ للإنترنت» مخصصة في مساعدة الشباب على الهجرة كل وفق متطلباته وظروفه.

غير أن هذا الإقبال غير المسبوق من أجل الدراسة في الخارج، وتزامن ذلك مع استفحال ظاهرة

الجزائر

الطلبة.. يهاجرون أم يهجرون؟

الجزائر - محمد العيد

كانت الصور الآتية من قلب الجزائر العاصمة، يوم السبت، صادمة بالنسبة إلى كثير من الجزائريين، بعدما شاهدوا العشرات من أبناء البلد وهم يتدافعون (في مشهد قد يبدو مهيناً) أمام «المركز الثقافي الفرنسي» لاجتياز امتحان الكفاءة في اللغة الفرنسية المفروض على كل من يرغب في إتمام دراسته في هذا البلد.

الأدهى من ذلك أن هذه الصور تزامنت مع ذكرى «الأول من نوفمبر» - تاريخ اندلاع الثورة التحريرية من المستعمر الفرنسي -، ما أدى إلى ظهور عشرات التاويلات التي وصل بعضها إلى

أثار مشهد تدافع عشرات الطلبة الجزائريين في عاصمتهم أمام «المركز الثقافي الفرنسي»، بهدف التسجيل لإكمال دراستهم في الخارج، جدلاً محلياً واسعاً. وفي وقت فسر فيه ناشطون وسياسيون هذا الإقبال على الهجرة كدليل صارخ على إخفاق سياسات النظام. فقلل أنصار السلطة من ذلك واعتبروا أن الرغبة في الدراسة في الخارج طموح عادي قد يسكت كل شاب